إفتعال الآزمات السياسية: الأسباب والدوافع والتأثيرات

Fabricating Political Crises: Causes, Motives, and Effects

م. سلام داود محمود

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Salam.dawood.1977@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٢/١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٦/١٦

الملخص:

إن مسألة أفتعال الأزمات السياسية من قبل بعض الدول يتأتى من ضرورة تحقيق مصلحتها الشخصية على حساب دولة أخرى، فتقوم الدولة الفاعلة بأستخدام ضغطها على نقاط الضعف التي تمتلكها الدولة الاخرى لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، كما يعتبر الاستعداد للأزمات من أهم عناصر إدارة الأزمات من خلال توافر أساليب ووسائل للوقاية من هذه الأزمات ومن خلال الأهتمام بالإشارات الاولى بخطورة افتعال هذه الازمة او تلك قبل وقوعها مع تحضير وسائل علاجها عند وقوعها أي توفر (نظرة ووعي مستقبلي للواقع)، لأنه صعب جدًا منع وقوع شيء لم يتنبأ باحتمال وقوعه، حيث إن الهدف من الوقاية من الازمة يتخلص في اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها قبل استغلالها من قبل الخصوم وإلحاق الضرر بها وتتفاقم الأزمة وتصل إلى ذروتها ونتائج لا تحمد عقباها.

الكلمات المفتاحية: أفتعال، آزمات، سياسة دولية، نزاعات، حروب.

Abstract:

The issue of instigating political crises by some states arises from the necessity to achieve their personal interests at the expense of another state. The acting state uses its pressure on the weaknesses of the other state for political, economic, and social reasons. Moreover, preparedness for crises is considered one of the most important elements of crisis management through the availability of methods and means to prevent these crises, and by paying attention to the early signs of the danger of instigating this or that crisis before it occurs, while preparing means to address it when it happens, which means having a (futuristic vision and awareness of reality). It is very difficult to prevent something that has not been anticipated as likely to occur, as the goal of crisis prevention lies in identifying weaknesses and addressing them before they are exploited by adversaries, inflicting harm and causing the crisis to escalate to its peak with undesirable consequences.

Keywords: Fabrication, Crises, International, Disputes, Wars.

أهداف البحث: تحليل اسباب افتعال الازمات السياسية.

أ. دراسة دوافع افتعال الازمات السياسية.

ب. فهم تأثيرات الازمات السياسية على المجتمعات والدول.

إشكالية البحث: اشكالية البحث تبدأ من سؤال مهم هو ما اسباب أفتعال الازمات السياسية في مناطق معينة من العالم؟ ولمعرفة هذه الاسباب والتأثيرات لا بد من معرفة ما هو مفهوم أفتعال الأزمات السياسية؟ وما هي الارضية المناسبة لقيامه؟ وما تأثيره على الاستقرار السياسي في العالم؟ وماهي الآليات الواجب اتباعها دوليا في افشال تلك الافتعالات لتحقيق الاستقرار السياسي العالمي؟

فرضية البحث: لإفتعال الأزمات تأثير سلبي كبير على زعزعة الاستقرار السياسي العالمي، خاصة بعد تطور السلاح والذكاء الاصطناعي والمصالح الدولية المتنازعة والتصريحات السياسية المستفزة لبعضها البعض.

مناهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي والتأريخي في دراسة هذا المفهوم وتحليل آثاره على الاستقرار السياسي في العالم.

هيكلية البحث: لقد قسم هذا البحث الى ثلاث مطالب يتناول **الاول:** معرفة اسباب أفتعال الأزمات السياسية، اما المطلب **الثاني** فيتناول: –دوافع ألافتعال، اما المطلب **الثالث** فيتناول: تأثيراته.

المقدمة:

إن الأزمات السياسية هي عبارة عن مواقف وأحداث تثير تحديات وتوترات جمة داخل أنظمة الدول السياسية، وتؤثر بدورها على أستقرار الدول والمنظمات الدولية والمجتمعات الانسانية، وقد تتمخض هذه الازمات نتيجة لأسباب عديدة جميعها تصب في تقسيم وشرذمة المجتمعات الدولية، ومن هذه الاسباب هي الصراعات والنزاعات السياسية والتحديات الاقتصادية والفساد السياسي والمالي للدولة وتقييد الحريات المدنية والتوترات والتقسيم الاجتماعي مثل المجموعات العرقية والاثنية وغيرها.

يأتي في سياق هذا موضوع أفتعال الأزمات السياسية الذي سيوضح الاسباب والدوافع والتأثيرات المخبوءة خلف تلك الازمات، وكيفية تأثيرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول، ويمكننا من خلال دراسة هذا الموضوع يمكننا فهم التعقيدات السياسية والاجتماعية العميقة المتجذرة في المجتمعات الانسانية المؤدية الى نشأة هذه الأزمات، والعمل على تطوير إستراتيجيات كفوءة للتعامل معها وتحقيق الاستقرار السياسي.

كما يضم افتعال وخلق الازمات السياسية تفاعل شديد التعقيد لعدة عوامل مختلفة، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات الثقافية والديناميكيات المؤسسية، كما ان هذه الازمات يمكن ان تنشأ من كل القضايا النظامية والمحفزات المباشرة مع آثار كبيرة على الحوكمة والاستقرار المجتمعي، وأن فهم هذه الاسباب والاثار بالغ الاهمية لتطوير استجابات فعالة للازمات السياسية، وسنحاول هنا دراسة الاسباب وراء خلق الازمات وماهي الدوافع الحقيقية لها ومن ثم الأثار والنتائج المرجوة من أفتعال هذه الازمات وما لها من نتائج اجتماعية تدميرية بدءًا من السياسية والفكرية الايديولوجية والاقتصادية والثقافية.

المطلب الأول: معرفة اسباب أفتعال الآزمات السياسية

عرف العرب قديما **الأزمة لغةً** بربطها بالشدة والقحط في حين عرفها الغرب بأنها نقطة تحول في الحالة المرضية إما للأحسن أو للأسوأ وايضا بأنها لحظة حرجة غير مستقرة بالنسبة للشؤون السياسية[١]، **أما تعريف الآزمة أصطلاحًا:**- فهي موقف أو حدث مفاجئ في حياة مجتمع ما غير متوقع وخارج عن السيطرة ينتج عنه خلل في النظام ويؤثر على الامن العام والصحة العامة وتتكون من ثلاثة عناصر هي (المفاجئة، الوقت، التهديد)[٢]، **أو** هي تحول مفاجئ عن سلوك معتاد وتداعى سلسلة من التفاعلات التي يترتب عليها نشوء موقف فجائى ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو مصالح الدولة الجوهرية مما يتطلب معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف ضبابية غير متأكدة الدقة لمحاولة احتوائها[٣]، ولا بد لنا من معرفة أنواع الازمات من ناحية تكرارها إذ يعتبر اساس مهم لتصنيفها بالرغم من تكرارها لأكثر من مرة مما يسهل معرفة بداياتها وتجنبها، ولكن تعجز الدولة بما تملك من وسائل وقائية من عدم حدوثها، وتصنف الى :-

١. **آزمات متكررة:** وتكون بتوقع حدوثها ولكن لا يمكن التنبؤ بمداها وقوتها ومجالها مثل الازمات الاقتصادية كالتضخم والكساد، والسياسية مثل اعطاء الحكم الذاتي لجزء من شعب الدولة او اعطاء حقوق خاصة لمجموعة عرقية او اثنية او دينية.

٢. **أزمات غير متكررة:** وهي الازمات العشوائية إذ انها غير مرتبطة بأسباب دورية والتي ليس من السهل توقعها، وتحدث نتيجة عدة عوامل وان كانت فجائية مثل الازمات السياسية الانية المرتبطة بقضية مصيرية[٤]، كما ان هناك اسباب عديدة لافتعال الآزمة السياسية سندرجها كالتالي:-

أولاً:- الصراعات السياسية:- يكون للصراعات السياسية داخل الدولة دور كبير في افتعال الازمات السياسية فيها، وتتمثل في الصراعات السياسية بين الاحزاب السياسية وسباقها للوصول الى سدة الحكم من خلال الانتخابات المباشرة او غير المباشرة واستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة في ذلك، ومع وجود جماعات الضغط في المجتمع بجعل شفافية الانتخابات تكاد تكون مستحيلة لما للضغوط المالية والمساومات من دور بارز في حسمها، ويكون افتعالها داخليا او خارجيا حسب درجة نضوج النظام السياسي والعملية السياسية وتأثرها وتصنيفات مؤشر الدول الهشة عام ٢٠٢١ كما في صورة رقم (١) الذي يوضح هشاشة الدول نسبةً الى نظامها السياسي، لكن يبقى سبب افتعال الازمات السياسية من هذا النوع ينطوي على السعي للوصول الى السلطة لتحقيق مصالحها باستغلال هذه السلطة بأصدار اوامر او قوانين شخصية وبالتالي خلق كانتونات سياسية واقتصادية فئوية داخل المجتمع الواحد متناسين الهدف السياسي من خدمة الدولة وتقدمها.

صورة رقم (١)[٥]

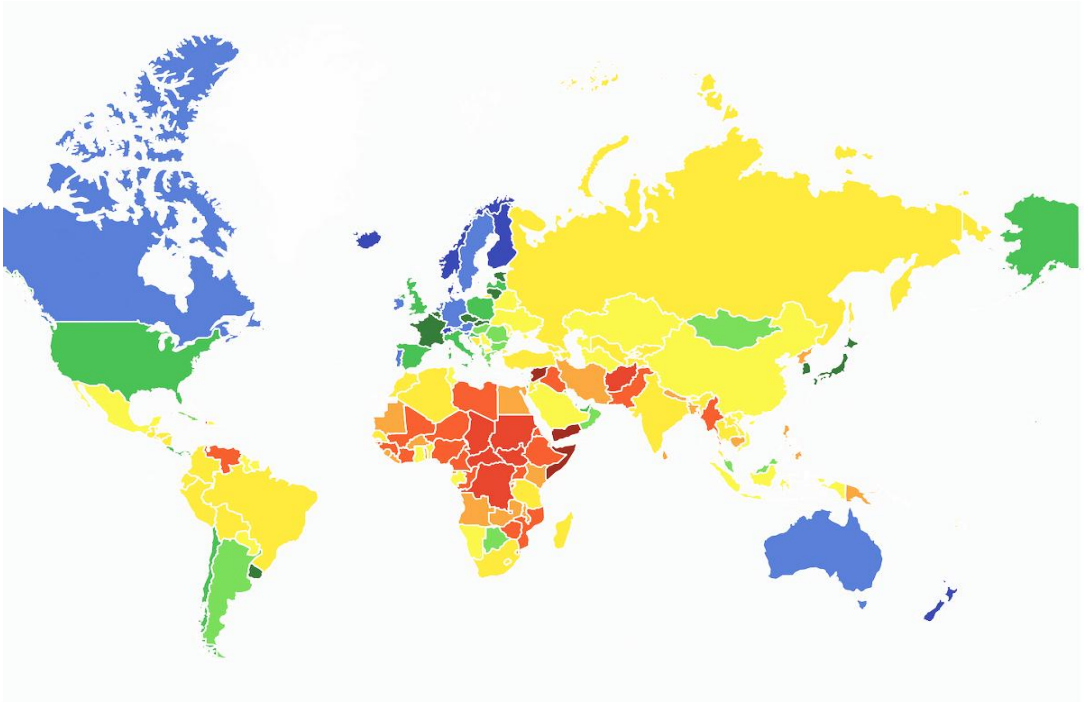

ثانياً: التحديات الاقتصادية: يمكن ان يؤدي الحرمان الاقتصادي لاستياء واسع النطاق مما يؤدي الى اضطرابات سياسية ويتجلى هذا بشكل خاص في كل الدول التي ارتبطت الظروف الاقتصادية بالازمات السياسية فيها، لان عدم الاكتفاء الذاتي من المقومات الرئيسية للحياة تجعل هذه الدولة او تلك عرضة للمساومة من قبل الدول الاخرى.

رأت أوروبا احقيتها ككيان سياسي تاريخي في المعادلة الدولية أقدم من أمريكا وأكثر تجربة وخبرة في حل هذه الازمة في حين تسعى أمريكا للحيلولة دون بروز قوة مناوئة تشاركها الحل، وتأزمت العلاقات الأمريكية بأوروبا في ولاية (ترامب) الاولى مع تداعيات جائحة كورونا التي أنهكتهما في الوقت نفسه، وبالرغم من محاولات تسوية الملفات المختلف عليها وكسب التأييد الأوروبي الا ان ذلك لا يعني ازالة العوائق كافة، ويتكشف لنا ذلك من خلال حرب اوكرانيا وحجم التباين بين الحليفين، فأوروبا لا تريد قطيعة كاملة مع روسيا؛ لأنها تبدو غير قادرة على توفير بدائل سريعة عن الغاز الروسي والحنطة الاوكرانية الواقعة تحت رحمة موافقة التصدير الروسية، كما لا تريد ألمانيا استمرارها كملحق بأمريكا، وبمقابل ذلك تريد امريكا إعادة أوروبا طاعتها بعد شعورها بروح التنافس لها، ومع خطورة الحرب على الطرفين استطاعت توحيد جهودهما وفي الوقت نفسه كشفت التباينات المصلحية بينهما[٦]، مع توقع تحديات اقتصادية كبيرة عالميا مثل[٧]:-

١. ولاية دونالد ترامب الثانية وتأثيرها العالمي من خلال تنفيذ سياسة (أمريكا أولاً).

٢. الحروب التجارية والتعريفات الكمركية من خلال فرض تعريفات بنسبة (٢٥%-٦٠%) على البضائع وما يصاحب ذلك من فوضى اقتصادية وظهور الكساد والتضخم.

٣. فرض قيود صارمة على الهجرة العالمية.

٤. استمرار الحروب والنزاعات وتأثيرها الاقتصادي مثل (أوكرانيا، قطاع غزة).

٥. التطور الاقتصادي من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، وما له من نتائج عكسية على الاقتصاد.

٦. كما هناك تحديات اخرى تؤدي الى افتعال الازمة من خلال الاقتصاد كأزمة المياه العالمية وغيرها.

ثالثاً: الفساد السياسي وتقييد الحريات المدنية:- لتحدي الفساد السياسي وتقييد الحريات المدنية في افتعال الأزمات هي من اخطر الأزمات التي تتعرض لها الدولة لأنها تجرها إلى التفتت والانهيار وتعرضها للخطر وذلك بسبب وضعها الحساس وشمولية تأثيرها والارتباط بالإبعاد المحلية والإقليمية والدولية، وتتأثر فيه فجأة المصالح الوطنية وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات الانفصالية، وتخلق حالة عدم الاستقرار السياسي بين القوى السياسية الوطنية، ومن ثم يؤدي إلى الاحتقان الشعبي والقيام بالاحتجاجات والعصيان ومن ثم تفريخ آزمات جديدة يتطلب مواجهتها القوة والقهر مما يهدد ذلك شرعية النظام والقرار السياسي والتاريخ زاخر بالأمثلة من هذا النوع، وعند تضخم الأزمة وعدم السيطرة عليها قد يلجأ النظام السياسي الى تدخلات إقليمية ودولية مثل (سوريا بعد ٢٠١١) مما يجعل الأزمة تتجاوز بعدها المحلي وتبدأ بالتداخلات المعقدة الذي يصعب حلها[٨].

كما ان هذا الفساد السياسي وتقييد الحريات المدنية يعتبر قصور دستوري وقانوني للشعب لان ابسط حقوق الشعوب هي الحصول على حرياته المدنية بالتملك وحرية الرأي والتعبير، وبفقد ذلك يتبين أثاره في زعزعة ثقة الناس في الحكومة والنظام السياسي وما يتولد عن ذلك من ظهور الاحتجاجات الشعبية المطالبة بحقوقها الدستورية، فضلا عن استغلال بعض الاطراف السياسية هذه الازمة وظروفها لتصفية الحسابات المتنوعة وبما تهدد هذه الافعال من تهديد للامن الوطني أو الاقليمي إذا تفاقمت هذه الازمة.

كل ذلك يدفع متخذ القرار الى الارباك والقلق الذي يجعله عاجز عن مواجهة هذه الازمة بسبب فساد اجهزة الدولة عامة نتيجة فساد النظام السياسي مما يجعله امام خيار واحد فقط الا وهو استخدام العنف ازاء الشعب لحل هذه الازمة كما يعتقد.

رابعاً:- التوترات الاجتماعية:- إن من اسباب افتعال الازمات السياسية هو التوترات الاجتماعية وما يميز البعد الاجتماعي للأزمة هو تدرج التأثير حتى وصوله إلى الفرد الواحد عند فقده شخص عزيز عليه أو خسارة ماله ويتجلى ذلك في الحروب والنزاعات وحالات الانتحار لمن تأثر بالأزمة الاقتصادية، وبذلك يصبح كل فرد في المجتمع أزمة اجتماعية ويعاني من أزمات وهنا تكمن الخطورة بتأثيرها على السلطة والنظام السياسي فتكون على شكل تظاهرات احتجاجات وتستمر الأزمة بالتفاقم ببعدها الاجتماعي كرد فعل طبيعي تبحث فيه هذه المجتمعات عن حلول لدى قيادتها السياسية للخروج من أزماتها[٩].

تلعب الاختلافات العرقية والدينية والاثنية دور بارز في نشوء التوترات والتشرذمات الاجتماعية من خلال تقويض وحدة الشعب الواحد وبالتالي تقويض التقدم المجتمعي وجره الى اذكاء الصراع الطائفي والعرقي والتفرقة العنصرية، وخلق قلق بين شرائح المجتمع الواحد وانتشار الجريمة وتحولها الى جرائم

منظمة، وانعدام ثقافة وحدة الوطن الواحد والانتقال من الحل الجمعي الى السعي للحصول على مكاسب فئوية غير عادلة بالأغلب لان هذه المكاسب هي منتزعة وليس مقسمة بصورة عادلة.

كما ان إدارة التوظيف التي تقوم بها ادارة الدولة في تغليب فئة أو طائفة معينة على حساب الفئات الاخرى بسهولة بحكم تسلم السلطة لهذه الطائفة او تلك خلق بعداً أزمويا خطيرًا في المجتمع، مما انعكس ذلك على التضخم البيروقراطي للمجتمع وتأسيس عائلات داخل المنظمة الوظيفية تتحكم باستلام المسؤوليات وتحصيل المكافئات، وما يخلق ذلك على المدى البعيد من ظهور طائفة معينة واستئثارها بمقدرات وحقوق أكثر من ٥٠% من المجتمع، دون مراعاة الكفاءة والجدارة في اختيار شاغلي المناصب والوظائف، وان هذه السلوكيات السلطوية احدثت ازمات نفسية لدى المجتمع اصبحت خطرًا على متخذ القرار[١٠]، وتأريخيا ان قيام الدول ونجاحها واستمرارها متوقف على درجة العدالة المطبق فيها وان اي اختلال لتوازن هذا العدل والانصاف معناه انهيارها.

المطلب الثاني: دوافع أفتعال الآزمات السياسية

مثلما لافتعال الازمات من أسباب هناك ايضا دوافع سياسية الهدف منها الوصول الى النفوذ السياسي او السعي لتغير شكل النظام السياسي الموجود او تحقيق مكاسب اقتصادية معينة، وسنتكلم بأيجاز عن هذه الدوافع تباعا وهي: –

أولً:– التغيير السياسي:– سعي الحكومات الى التغيير السياسي بدافع الإصلاح: قد تقوم الحكومات الشمولية بخلق أزمات لأجل إيجاد المبرر للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة أو الشعب، ومن ضمن الاستراتيجيات المعتمدة لدى الحكومات والدول للتدخل استراتيجية خلق المشكلة ثم توفير الحل لها، إذ تقوم بافتعال أزمات تؤدي الى نشر العنف دون التدخل لإيقافه؛ الا بعد مطالبة الشعب بالتدخل واعتبار ذلك تفويض من الشعب لتقوم بما يتطلبه الوضع من اجراءات تعسفية، وقد تسعى لتصدير الأزمات الموجودة فيها إلى الخارج، وهي سياسة ما تزال وسيلة مهمة بيد السلطات لإشغال الشعب عن القضايا الأساسية المهمة للرأي العام[١١]، كما ان هناك أهداف عديدة لافتعال الأزمات تورد منها الاتي:–

١. صرف انتباه الشعب عن قضايا كبرى حساسة.
٢. تحقيق مكسب سياسي أو اقتصادي.
٣. فرض سياسات معينة بالقوة أو بالإقناع.
٤. توحيد الجماهير خلف قيادة معينة لمواجهة خطر أكبر يهدد مصالحهم.
٥. تفعيل سياسة الهاء الشعب بتأمين لقمة العيش والابتعاد عن مطالبة الحكومة بحقوقهم الاساسية، وما ينتج عن ذلك من بقاء الطبقة الفاسدة في السلطة مع بسط سيطرتها على الاقتصاد [١٢].

ولأن سياسة افتعال الأزمات تتبعها معظم الحكومات الدكتاتورية عند شعورها بوجود خطر يهددها من الشعب عندها تقوم بتخطيط مسبق لخلق أزمة مفتعلة ثم تطبيقها لتشل تفكير الشعب وجعله يعيش في دوامة وخضوعه لتأثيرات هذه الأزمة ليسهل على الحكومة تمرير مشاريعها، وتحتاج هنا إلى بعض الإجراءات التي تقوم بها لتُبعد عنها الشبهات عنها مثل: –

١. استخدام شخصيات محلية أو أجنبية للعب أدوارها ضمن نطاق الأزمة والدور المرسوم له.
٢. مزامنة الأزمة المفتعلة كثير من التهويل الإعلامي بهدف جذب الأنظار إليها.
٣. قيام السلطات بالتضحية ببعض مفتعليَ الأزمة لإضفاء المصداقية لإقناع الشعب [١٣].

ثانياً: دافع المصالح الاقتصادية: الهادف الى تحقيق مصالح اقتصادية محددة: يعتبر الاقتصاد أهم دافع لافتعال الازمات لما له اهمية في الضغط على القرار السياسي، وان سياسة الرئيس الأمريكي ترامب أزاء العالم منذ توليه ولايته الرئاسية المتمثلة بالقرارات والتصريحات الاقتصادية قد خلقت أزمات دولية في أغلب دول العالم، حيث أن افتعال الأزمات هي استراتيجية معتمدة تُستخدم من قبل الدول الكبرى والفاشلة على حدً سواء لأجل أهداف عديدة مثل السياسة والاقتصاد والإعلام، ويتم تفعيل أو تضخيم أزمة معينة لتحقيق أهداف أستراتيجية كبرُى أو محددة، كما قد تكون هذه الأزمات حقيقية أو مصطنعة أو مستغلة يتم توظيفها لفرض سياسات معينة من أجل تحويل الانتباه عن القضايا الكبرى والحساسة[١٤]، واتضح بعد مرور ثلاثة اشهر فقط نتائج هذه القرارات والتصريحات عند ابرام امريكا عقود واتفاقيات اقتصادية عالمية بمبالغ خيالية مع مختلف العالم منها شراء تقنيات عسكرية او طائرات او تعاون مشترك، ويعتبر هكذا نوع من افتعال الازمات من الدول الكبرى هو وسيلة لَي الاذرع واذعان الدول الضعيفة او الفاشلة الى الاذعان لهذا الضغط.

لا يقتصر هذا الافتعال الى شكل القرارات والتصريحات بل يتعدى ذلك الى أستخدام أدوات الافتعال للازمة، والتي غالبا ما تكون مملوكة من قبل امريكا او مسيطرة عليها مما يجعل لها اسبقية السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي للدول الاخرى وبالتالي اخضاعها، وتتصور لنا هذه الادوات بصورة واضحة مثل: الإعلام والدعاية، والضغط الاقتصادي، والأزمات الأمنية والعسكرية.

كما تتجلى الدوافع الاقتصادية لإفتعال الأزمة بعدة صور مثل التلاعب بالأسواق العالمية من نقص السلع أو الأزمات المالية والتلاعب بأسعار الصرف للتأثير على الأسعار او زيادة التعريفات الكمركية، وايضا الاستحواذ على الموارد للاستفادة من العقود أو صفقات الإنقاذ المالي او السيطرة على الثروات الطبيعية والأراضي، ثم إضعاف المنافسين المحتملين اقتصاديًا من خلال افتعال ألازمات[١٥]، حيث تلجأ الدول العظمى لافتعال الأزمات باعتبارها أداة لتحقيق أهداف استراتيجية في المستويات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، ووقد تكون هذه الأزمات مفتعلة بالكامل، أو يتم استغلال أزمات حقيقية من أجل توجيهها لتحقيق مصالح معينة، وأن أهم هذه الأهداف الاقتصادية هي[١٦]:

١. التحكم في الموارد؛ كافتعال أزمات في مناطق غنية بالموارد الطبيعية كالنفط والمعادن للسيطرة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر.
٢. إضعاف اقتصادات المنافسين؛ من خلال خلق أزمات مالية أو فرض عقوبات اقتصادية لإضعاف اقتصادات الدول المنافسة.
٣. الترويج لصناعات معينة؛ كاستغلال الأزمات مثل الأوبئة أو الكوارث او الحروب من أجل دعم صناعات معينة مثل شركات الأدوية او معدات ثقيلة لإنقاذ أو الأسلحة.
٤. إبقاء سباق التسلح قائمًا؛ من خلال خلق أجواء التوتر والحروب الباردة لزيادة الإنفاق العسكري عالميًا.

واخيرا؛ فإن الهدف الاقتصادي هو السبب الرئيسي في افتعال الازمات لما لهذا الجانب المهم من اهمية بالغة في استقرار الدول وشعوبها او زعزعتها، فضلا عن كونه الترياق الرئيسي لكل الشعوب والامم وان العلاقة بين الازمات والاقتصاد هي علاقة طردية وحساسة جدا، وعليه تقاس درجة تقدم الدول واستقرارها استنادا الى درجة استقرار اقتصادها وقوته في مواجهة الازمات كالتضخم او الكساد او في تثبيت استقرار حكوماتها وقراراتها السياسية.

ثالثاً:- السلطة والنفوذ السياسي: من خلال السعي للوصول الى السلطة والنفوذ السياسي وبالنهاية تحقيق المصالح الشخصية: كما ان احد دوافع افتعال الازمة الاساسية هو السعي والتنافس السياسي بين السياسيين في البلد للوصول الى قمة الهرم السياسي، ولكن هذا الدافع لا يتوقف هنا بل ينصرف ليكمل بذلك تحقيق مصالح شخصية وغالبا ما تكون اقتصادية كالحصول على التعاقدات التجارية او المشاريع من خلال استغلال مكانته في السلطة السياسية، كما ان هذا السعي غالبًا ما يكون مدفوع بمصالح سياسية وسنوضح أبرز الأسباب التي تدفع القيادات أو الدول أو المؤسسات لإفتعال الأزمات:-

١. تشتيت انتباه الشعوب لأجل صرف أنظارها عن قضايا مهمة مثل فضائح أو إخفاقات سياسية.
٢. تعزيز سيطرتها من خلال تبرير فرض حالات الطوارئ أو سن قوانين استثنائية أو اعطاء سلطات سياسية.
٣. إضعاف خصومها من خلال افتعال أزمات لتشويه سمعة أو نفوذ خصومها السياسيين.
٤. خلق عدو مشترك وذلك بتوحيد الشعب حول خطر خارجي أو داخلي لتعزيز الولاء للنظام السياسي الحاكم [١٧].
٥. توظيف الإعلام لتوجيه خطاباتها لصالح سياستها ليسمح لها بتبرير قراراتها أمام الشعوب والعالم.
٦. إضعاف المؤسسات الدولية وزعزعة استقرارها التي قد تحد من نفوذها، مثل الأمم المتحدة.

إذ تعرف السياسة بكونها سلوك تنظيم الدولة لمواردها ونوعية المكونات السياسية الداخلية ومؤسسات صنع القرار والتطور السياسي اضافة الى مدى نفوذ جهازه الدبلوماسي خارجيا وانعكاس ذلك على الاستقرار السياسي وفاعلية السياسة الخارجية للدول الاخرى في توظيف علاقتها بالدول لصيانة امنها الوطني[١٨]، ولكن نجد على أرض الواقع سعي حثيث لبعض افراد هذا النظام او الحكومة في تغليب الرغبات والمصالح الشخصية على حساب قوة وفعالية وسلوك دولته، مما يتضح شكلان هنا الاول ضعف وقوة سياسة هذه الدولة لوجود هكذا اشخاص يعتبرون عبئ على تقدم سياستها بل هم من يضعون العصا في عجلة تقدم بلدهم؛ والثاني بروز اشخاص فاسدين ماليا واداريا وذلك باستغلال النظام السياسي وبالتالي تكَون عائلات وأُسر لها أموال طائلة متحصلة من جراء الفساد المالي والاداري المستشري في هذا النظام السياسي.

إذ أن الاساس في الحكم هو وجود قانون يفصل في العلاقة بين أشخاص الشعب دون النظر لمناصبهم السياسية والادارية، لكن بوصول غير ذي الكفاءة لسدنة الحكم سيكون سلوك الحكم إما القسوة أو التراخي في تطبيق القانون، ومن ثم وضوح التجاوزات على من يمثل السلطة ولجوء السيد الضعيف بالتضحية ببعض رجال الدولة المهمين لإجل ارضاء اطراف مناهضة له، وبتكرار هذا السلوك سيكون للمناهضين انطباع بأن الحكومة هي لتسيير الاعمال فاقدة الهيبة وبالتالي يمكن التمادي عليها بخلق

وافتعال ازمات والاعتداء على رجال الدولة والذي نقصد به الاعتداء على سيادة القانون وشرعية الدولة[١٩]، وهذا جلي حدوثه في اغلب الدول الفاشلة او الهشة التي تفتقد الى سيادة القانون او وجود نظام سياسي متماسك، إذ بوجود المساومات والمفاوضات الغير شريفة بين القوى السياسية المكونة للنظام السياسي نجد اقذر واشنع التسقيطات السياسية الحاصلة بهذه الدول، كما نجد ايغال التنكيل والانتقام لهؤلاء الساسة الفسدة من الشرفاء وذوي المبادئ الاخلاقية الشريفة لإجل إما الانقياد والرضوخ لهم والسير بنفس طريقهم أو التنكيل بهم والانتقام منهم كونهم من يمتلك سلطة تطبيق القانون المسيس أو إجبارهم على إيجاد مأوى غير بلدهم يأويهم.

إن افتعال الازمات في هذا النوع يبين مدى الوضاعة الاخلاقية التي يمكن الوصول اليها لإجل الحصول على مكاسب مصلحية وشخصية، كما يوضح أن الأخلاق صعب توريثا أو تدريسها بل هي عبارة عن مُثل وقيم تربوية تنبع من الجينات الوراثية.

كما ان الدول الكبرى لا تخلق الأزمات بشكل عشوائي، بل تفعل ذلك كجزء من استراتيجيات طويلة الأمد لضمان استمرار هيمنتها، وفي أحيان كثيرة يتم تسويق هذه الأزمات على أنها "ضرورية" للحفاظ على الأمن العالمي أو الاستقرار الاقتصادي، بينما الدول الفاشلة أو الهشة تفتعل الأزمات بشكل عشوائي وغير مدروس مما يهدد أمنها وأستقرارها وسيادتها وقد تكون نهاية سلطتها بسبب واحدة من تلك الازمات.

المطلب الثالث: تأثيرات الآزمات السياسية على الدول والمجتمعات

إن للحياة السياسية للدولة وأزماتها دور فعال في معرفة حجم التأثيرات الواقعة على المجتمعات والشعوب لما لها من دور مباشر في طريقة معالجة هذه الازمات، فالحكومات المتنورة تجعل التأثيرات أقل وطأة من تلك الحكومات الشمولية، وذلك بدافع الانفتاح والاطلاع على التجارب العالمية للازمات وطرق حلها وحلحلتها، حيث لا تخلو هذه التأثيرات الحاصلة جراء الازمات السياسية من ثلاث جوانب هي: -

اولاً:- عدم الاستقرار السياسي:- ان ظهور الازمات السياسية يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي، إذ تنشأ الأزمات السياسية بفعل صراعات على السلطة بين أفراد أو جماعات أو أحزاب سياسية، كما قد تؤدي مشكلات اقتصادية كالتضخم والبطالة ذلك وبالتالي تؤدي لاستياء شعبي واضطرابات سياسية، او من خلال إذكاء خلافات اجتماعية كالتوترات العرقية والدينية، كما يمكن أن تؤدي التدخلات الخارجية كالحروب لزعزعة استقرار الأنظمة السياسية، وان عدم الرضا عن الحكم بما يقوم به من فساد وقمع وعدم كفائته قد يؤدي لاحتجاجات واضطرابات سياسية[٢٠]، كما ان تأثير الأزمات المفتعلة في الدولة يؤثر بشكل كلي على حياة الفرد والمجتمع فيها أما دوره في علاج هذه الازمة فيكون جزئي بسيط، لأن الدور الأكبر والفعل المؤثر هو بيد قادة المجتمع ومن لديهم زمام أموره السياسية، ولكي لا تحصل الأزمات المجتمعية ولخلق الحلول الناجعة عند حصول هذه الأزمات، فيتطلب من المجتمع أن يحسن اختيار السياسيين الذين يمثلونه القادرين على ايصال المجتمع الى بر الامان ليكونوا أداة لحل الأزمات لا سببًا في إيجادها.

الأزمة هي مشكلة معقدة، وأصعب الأزمات تلك التي تستحوذ على اهتمام الجميع، فكلما كان الاهتمام بها أوسع يكون الانشغال بها أكبر، وتأخذ مساحة كبيرة من المجتمع وأصعب الأزمات هي التي يكون وراء افتعالها الحكومات والحكام الفاشلون، وبما أن النظام السياسي هو نتاج الطبقة السياسية وطبيعتها فإن نوع هذا النظام من حيث الجودة والهشاشة يتبع جودة أو هشاشة الطبقة السياسية، فعندما تكون عجلة النظام السياسي هشة غارقة في الأنانية فتكون الأحزاب لا تفكر بمصلحة الشعب ولا تعنيها قضية بناء الدولة أو تحسين الخدمات الأساسية أو دعم التعليم وتمكين الشعب من مواكبة التطورات العالمية، مما يعني تغليب الطبقة السياسية مصالحها على مصالح افرادها ومجتمعها وهذا دأب هذه الانظمة الفاشلة، فطبيعي خروج هكذا نظام سياسي قائم على النفعية والصراعات المفتعلة لتأجيج الأوضاع السياسية والاقتصادية بهدف خلق الأزمات تباعًا وإدامتها لتجعل الفرد والمجتمع في دوامة لا تسمح بالخروج منها، ليتسنى له الاستئثار بالسلطة وامتيازاتها على حساب الشعب[٢١]، ويحتاج حل هذه الأزمات إلى إرادة سياسية تضع الحلول وتخطط بصورة جادة لمعالجتها لان هناك تأثير لهذه الحلول والمعالجات السياسية على المجتمع والاقتصاد كما انها الوسيلة اللاحقة للنهوض بالمجتمع ثقافيا ونبذ الفتن وإشاعة روح الثقة والتعاون بين الجميع.

يقوم ساسة الدول الفاشلة بافتعال الازمات بهدف السيطرة على المجتمع والبقاء في السلطة معتمدين إستراتيجية حلول طويلة المدى في ادارة الازمات المفتعلة كأزمة الموازنة، ازمة الكهرباء وغيرها، وهذه الحلول ستؤدي الى تجدد الازمات وتزايدها، وذلك بسبب تفاقم البيروقراطية في مجتمعات هذه الدول ذات الانظمة السياسية الهشة والفاشلة، والسؤال هنا هو كيف تخرج هذه المجتمعات من دوامة هذه الازمات الاستنزافية؟، والجواب على ذلك هو الاخذ بقيم التقدم والحد من قيم التخلف مع وضع منهجية واضحة وفعالة لاستثمار التنمية المستدامة، ونبذ العنف قبول الآخر واحترام الرأي والاختلاف من أجل بناء دولة مؤسسات قوية تحترم سيادة القانون على الجميع، كما تقوم بوضع استراتيجية لمحاربة الفساد وتعزيز القيم الإنسانية والأخلاقية [٢٢].

ان للأزمات السياسية تأثيرات مباشرة على الوضع المجتمعي للسكان تتضح بشؤون حياتهم العادية كارتفاع الأسعار الذي يزيد معاناة السكان الضعفاء مسببًا عدم الاستقرار السياسي وتراجع الاستثمارات وتسريح العمال، مما يزيد من معدلات البطالة ويؤثر سلبا على دخل الأسر ونقص في تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، كما قد تؤدي الأزمات السياسية لتفاقم التوترات بين مجموعات المجتمع المتناحرة وجرها للصراع مع وضوح التدهور الأمني [٢٣].

ثانياً: -التأثير الاقتصادي: -ان الازمات السياسية تؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر وان انعكاس هذه التأثيرات يؤلد مشكلات عديدة مثل التضخم والكساد وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي وقد يؤدي الى تغيير في القرار السياسي ومن يمثله، وعلى الحكومات الانتباه لذلك ووضع التدابير اللازمة للحد من الاثار السياسية على الاقتصاد وتحرره ان أصل استقرار الدول هو الاستقرار الاقتصادي ورواجه.

ان استمرار الازمات السياسية معناه بقاء الحياة المالية والاقتصادية في شلل تام وتبقى الحكومة ملتزمة بنمط إنفاق محدود دون قدرتها الكافية على معالجة وردع المشاكل الاقتصادية، مما يتطلب ضرورة الاسراع في الوصول لوضع اقتصادي آمن، فعند تأخر اقرار الموازنة يؤدي الى تباطؤ اغلب النشاط الاقتصادي واهمها الانفاق الاستثماري وحتى الوصول للأنفاق على بعض الفئات الهشة كالحماية الاجتماعية ورعاية الشرائح الفقيرة، وبالرغم من توقع ارتفاع حجم احتياطي نقدي اجنبي الا ان نتيجة تغيير سعر الصرف وارتفاع اسعار النفط تبقى توقعات عدم الاستفادة من هذه الوفرة المالية قائمة بسبب حالة الانسداد السياسي التي تعاني منها الدولة حيث ان معدلات الفقر في العراق تزايدت الـ ٣١% عام ٢٠٢٢[٢٤]، في حين العملة الاجنبية لا زالت لها الكلمة الفصل في التعاملات التجارية مما ادى الى فقدان الثقة بالعملة المحلية لأنه غير آمن ومعرض للانحدار في الظروف الصعبة وبطبيعة الحال التأثير على ارتفاع الاسعار ثم التضخم.

يحتاج الاقتصاد ونمو الأعمال بيئة آمنة ومستقرة واي ارتباك في الوضع السياسي يخلق تخوف على السيولة النقدية وبالتالي تزايد الطلب على العملة الأجنبية الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها ومن ثم ارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة في الأسواق، ويُخيف ارتباك الوضع السياسي أصحاب الودائع والحسابات الجارية من فرض حظر تجوال طويل يؤدي إلى سحب عالي للسيولة من المصارف مما يربك العمل المصرفي ويؤثر بشكل سلبي على استقرار العمل واختلال التوازنات المصرفية نتيجة مخاطر متنوعة، وعلى رأسها مخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلبات البيئة الخارجية وحالة الطوارئ غير المتوقعة، كما تؤثر الأزمات السياسية على الصفقات المبرمة من خلال التوقف عن تنفيذها أو تأجيلها وهذا يربك جميع القطاعات الاقتصادية وان التوقف المفاجئ للحركة الاقتصادية يؤدي لخسائر منظورة وغير منظورة[٢٥].

كما تؤثر الأزمات الاقتصادية وظروفها في العملية السياسية من خلال انهيار القيم الديمقراطية وبروز نزعة الانتقام وبروز الشعبوية كظاهرة جديدة وخطورتها تكمن في إعادة إنتاج سلطة الفرد من خارج الصراع الديمقراطي، وأعادة إنتاجها باستعمال وسائل الدولة وأجهزتها الأمنية، ويمكن التغلب عليها بإعادة إحياء صيرورة الديمقراطية والسعي لأجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ووضع سياسية جديدة تركز على استعادة دور الدولة في توفير حياة كريمة للمواطن[٢٦]، وأيضا حماية الدولة لرأس مال القطاع الخاص وعدم تأثير من يمتلك السلاح غير المنضبط على رضوخه للابتزاز او التهديد.

ثالثاً:- التوترات الاجتماعية:- الازمات السياسية وافتعالها ستؤدي الى توترات اجتماعية وتمزق في النسيج المجتمعي للدولة، وذلك مؤداه ما اقرته النظريات الاجتماعية من بروز العصبية العليا في حال وجود تهديدات سياسية واقتصادية تتعرض لها هذه المجموعة الاجتماعية او تلك، وبالتالي انحسار المجتمع وتكوره حول العصبية الاولى لإحساسه بالحماية والامان، حيث ان فهم تأثيرات الصراعات السياسية على التطور الاجتماعي يساهم في وضع السياسات العامة والاستراتيجيات الفعالة الهادفة إلى تخفيف الآثار السلبية للصراعات وتعزيز التنمية الاجتماعية في البلاد.

ترتبط الأزمات العالمية بزيادة في الكراهية ونشاط متطرف مع تزايد دعم مختلف هذه الأيديولوجيات وتهديدها مثل الانتخابات وتأثير على التماسك الاجتماعي، كما تتعامل الدول مع توترات مجتمعية متزايدة كالقلق والخوف المتعلقة بسلامة الناس ولابد من مشاركة المجتمعات المتضررة في اصلاح مدنهم من قبل السلطة السياسية والحفاظ على الحياد، وتثقيف الناس حول كيفية تأثير الأزمة على المجتمعات المحلية وتخفيف تأثيرها على التماسك الاجتماعي، لتهدئة التوترات الاجتماعية من خلال خطاب سياسي وتدابير قانونية لمنع تهديد الكراهية والعنف والتأكيد على التسامح، كما يجب القيام بالتثقيف الشعبي قبل حدوث الأزمة وذلك لإنشاء البنية التحتية الوقائية[٢٧]، في حال كانت هذه الازمة بفعل خارجي، اما لو كانت بفعل هذه السلطة السياسية فأن هذه الصراعات والتشرذم المجتمعي هو هدف هذه الحكومة.

تشترك الأزمات في طريقة التعامل الواجب اتخاذها من قبل الحكومة ووضع الخطط بصددها، والسؤال هنا ما الذي ستقوم به الحكومة للتعامل مع هذه الأزمة؟ والجواب هنا؛ يجب ان تضع الخطة إطار للنتائج المتوقعة أو التدخلات السياسية، من خلال الاستجابة السريعة للتعامل مع الأزمة لمنح الناس شعور بالطمأنينة بأن الأزمة سيتم حلها، من خلال وجود قيادة قوية وشفافة، وتقديم دعم اجتماعي واقتصادي، واستثمار في البنية التحتية والقدرات الصحية، والتكيف مع ظروف الأزمة، وتعزيز القدرة على التعافي [٢٨]، في حين هناك سؤال يطرح هو هل لنظام الحكم دوافع لافتعال الازمة السياسية من اجل خلق التفرقة والتشرذم بين فئات المجتمع؟ وما نوعها؟ والاجابة عنها...نعم، قد يفتعل النظام السياسي أزمة سياسية من اجل خلق الفرقة بين مكونات الشعب وذلك ليسهل التأثير بهم وقيادتهم، لأنه صعب السيطرة عليهم دون افتعال هذه الازمة لما للاستقرار السياسي يمثل عدم وجود تهديدات على الرأي العام، في حين عند افتعال الازمة يكون هناك تأثير موازي لدرجة هذه الازمة على الرأي العام او الضغط عليه.

كما ان وجود توترات في المجتمع او عدمها مقرون بالاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، فهناك تأثير عكسي مباشر بينهما ووجود مثل هذه التطورات تصب غالبا في من يفتعل الازمات سواء كانت خارجية او داخلية، ولكن تختلف درجة نتائجها فقد تكون مسيطر عليها وقد تكون نتائجها طارئة لعدم الاستطاعة في السيطرة عليها، وهذه تتبع درجة الاستشراف والتنبؤ في الأثار والنتائج لهذه الازمة المفتعلة، وبالنتيجة فأن الخاسر الوحيد في ذلك هو الشعب حيث ان فقدان الثقة بالروابط الاجتماعية والاندماج المجتمعي تنتهي في وقت بسيط وانكشاف الوجه الحقيقي والمرعب لهذا التهديد الاجتماعي مما يجعله ينطوي ويلوذ بعصبته الخاصة.

الخاتمة

كانت ولا زالت تفتعل الآزمات السياسية لإجل عدد من الاسباب والدوافع والهدف منها هو الحصول على درجة عالية من التأثير على سلطة القرار السياسي، وان عملية فهم الأزمة يساعد في كيفية التعامل معها بهدف الوصول لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ورفع التوتر الحاصل في المجتمع، ولكن هناك ازمات مفتعلة لم يتنبأ بنتائجها مما يجعل النتائج كارثية فقد يضطر السكان للنزوح من مناطقهم

بسبب العنف وعدم الاستقرار مما يزيد من معاناتهم، وخلق أزمات إنسانية أخرى كانتشار الأمراض وسوء الأوضاع المعيشية، حينها تلجأ الحكومات نتيجة ذلك إلى تقييد الحريات مثل حرية التعبير والتجمع ومحاولتها السيطرة على الأوضاع، كما أن تأثيرات الأزمات السياسية تختلف من دولة إلى أخرى معتمدة على طبيعة الأزمة وقوة النظام السياسي ومرونة المجتمع.

هناك وسائل عديدة لمعالجة الازمات السياسية كالحوار والتفاوض والوساطة الدولية، كما يمكن أن تساعد بتحديد الأسباب الرئيسية للأزمة وتحقيق حلول مشتركة، وبالتالي المساعدة في تحقيق حلول سلمية وتحقيق الاستقرار، كما قد يكون التغيير السياسي السلمي كالانتخابات والتغيير الحكومي طريقة لمعالجة الأزمات السياسية، وايضا يمكن للضغط الاقتصادي والعسكري مثل العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري طريقة لمعالجة بعض الأزمات السياسية إذا كان مستندًا للقانون.

تظهر تفاعل الدولة ومرونتها في مواجهة هذه الأزمات الطارئة من خلال قدرتها على التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه الدولة والمجتمع بفضل الإجراءات الحكيمة والتنسيق الفعال من خلال الاستفادة من التجارب السابقة وتبني سياسات أفضل تمكنها من تعزيز قدرتها على التصدي للتحديات المستقبلية بواسطة التنظيم والتخطيط الإستباقي والعمل المشترك بين الحكومة والمجتمع المدني للتصدي للأزمات والتغلب عليها بنجاح، كما يجب أن تكون الاستجابة للأزمة مرنة ومتجاوبة مع التركيز على حماية الحياة البشرية والاجتماعية والنمو الاقتصادي للمجتمع كله.

الاستنتاجات:

١. أن النظام السياسي المغلق او الشمولي أكثر عرضة للازمات، لأنه بعيد عن احترام الرأي العام ومناقشة الأراء المختلفة لسياسته باعتباره له حق شرعي وقانوني في انتهاج السياسة الصحيحة التابعة له.

٢. التنافس الانتخابي او السعي للوصول الى السلطة بأساليب غير مشروعة وكارثية تلجأ هذه النخب لافتعال الازمات للوصول الى مبتغاها باعتبارها جزء من حل هذه الازمات.

٣. تأثير هذه الازمات على الدول وانظمتها السياسية هو معيار مدى نجاح أو فشل هذه الأنظمة في أدارة الدولة خلال هذه الأزمات وتقليل وطأة التأثيرات عليها.

التوصيات:

١. انفتاح النظام السياسي على الرأي العام والتداول السلمي للسلطة، لإن وصول الحكومة إلى تحقيق آمال الشعب وحل مشاكلهم كفيل بوئد إفتعال هذه الأزمات أو تقليل كارثية نتائجها.

٢. معالجة دوافع إفتعال الأزمات قبل تفاقمها، من خلال الشفافية بالحكم والتثقيف المجتمعي بخطورة إفتعال هذه الأزمات، وإعطاء الحرية للجميع في التنافس للوصول إلى السلطة وفق المشروع الانتخابي لكل حزب.

٣. الاهتمام بالدراسات المستقبلية كعلم إستشرافي لإنها أحد أهم المجسات لإستشعار وقت وقوع الأزمة، ووضع الحلول لتفادي وقوعها مع وضع التدابير الاحترازية كافة لذلك من منطلق الانفتاح على الشعب لا قمعه.

الهوامش:

(١) لقمان مغراوي، إدارة الازمات في عالم غير موثوق: دراسة في واقع الازمات المركب وسبل ادارتها، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد: ٨، العدد: ١، ٢٠٢١، ص ٤٩٣.

(٢) د. محمد ابراهيم الطراونة، تلخيص كتاب إدارة الازمات الدولية، الاردن، دار اليراع للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠١١، ص٣.

(3) Laurence Barton, Crisis in Organization Managing and Communicating in the heat of chaos, south western, U.S.A, 1993, p 2.

(4) Vilma Luoma- Aho and Piet Verhoeven, "Crisis Responds Strategies in Finland Spain", Journal of Contingencies and Crisis Management, volume 25, Number 4, 2017, p: 223.

(٥) باسم علي خريسان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق في مؤشر الدول الهشة ٢٠٢١، ٢٠٢١/٨/١٧، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٢. https://www.bayancenter.org/2021/08/7348.

(٦) الحرب الروسية الأوكرانية: هل تعيد تشكيل نظام عالمي جديد؟!، وحدة الرصد والتحليل، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص٣. www.fikercenter.com.

(٧) الجزيرة، أهم ٥ تحديات اقتصادية عالمية في العالم لعام ٢٠٢٥، ٢٠٢٤/١٢/٣٠، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٣. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/30/.

(٨) علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات، الازمات تعريفها–ابعادها–اسبابها، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية–الرياض، ٢٠١١، ص ١٥.

(٩) علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات، الازمات تعريفها–ابعادها–اسبابها، المصدر السابق نفسه، ص ١٨–١٩.

(١٠) نضال صالح الحوامدة، ادارة الازمة من منظور منهج دراسة الحالة (المنظمة التعاونية الاردنية: دراسة وصفية تحليلية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، ٢٠٠٣، ص ١٨٠.

(١١) دجوار أحمد أغا، أفتعال الأزمات. والتدخلات، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥. https://ronahi.net/?p=183045

(١٢) ضرغام زهير فخري، صناعة الازمات، وكالة الحدث الاخبارية، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥. https://www.alhadathcenter.net/index.php/views/137057-2025-02-05-15-29-27

(١٣) دجوار أحمد أغا، أفتعال الأزمات. والتدخلات، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢، المصدر السابق نفسه.

(١٤) ضرغام زهير فخري، صناعة الازمات، وكالة الحدث الاخبارية، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥، مصدر سبق ذكره.

(١٥) ضرغام زهير فخري، صناعة الازمات، وكالة الحدث الاخبارية، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥، مصدر سبق ذكره.

(١٦) ضرغام زهير فخري، صناعة الازمات، وكالة الحدث الاخبارية، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥، مصدر سبق ذكره.

(١٧) ضرغام زهير فخري، صناعة الازمات، وكالة الحدث الاخبارية، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥، مصدر سبق ذكره.

(١٨) نواف قطيش، الامن الوطني وإدارة الازمات، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص ١٦.

(١٩) نواف قطيش، الامن الوطني وإدارة الازمات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢٠) رواء كمال، الازمات السياسية وتأثيرها على الدول والمجتمعات، التآخي، ٢٠٢٥/٥/٢، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٧. https://altaakhi.net/2025/03/143059

(٢١) سمير ناجي الجنابي، صناع الازمات والتشنجات والتفرقة والفوضى والمبررات هم سياسيو العراق (ج١)، كتابات، ٩ ديسمبر ٢٠٢١، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٦. https://kitabat.com

(٢٢) سمير ناجي الجنابي، صناع الازمات والتشنجات والتفرقة والفوضى والمبررات هم سياسيو العراق (ج١)، المصدر السابق.

(٢٣) رواء كمال، الازمات السياسية وتأثيرها على الدول والمجتمعات، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) الازمات السياسية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، في ٢٠٢٢/١٠/١٦، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨. https://fcdrs.com/economical/1760

(٢٥) كيف تضرب الازمات السياسية ركائز الاقتصاد المحلي؟، العالم الجديد، في ٢٠٢٢/٨/٣٠، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨. https://al-aalem.com.

(٢٦) ياسين النبالي، تأثير الازمات الاقتصادية والمالية في العملية الديمقراطية، أوراق سياسية–منتدى البدائل العربي، في ٧/مارس/٢٠٢٤، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨. https://www.afalebanon.org/ar/publication.

(٢٧) الازمات العالمية وتأثيراتها المحلية: التهديدات التي يتعرض لها التماسك الاجتماعي وكيف يمكن للمدن ان تستجيب (مارس ٢٠٢٤)، تقرير الحدث، في ٢٠٢٤/٤/٣، تمت زيارته في ٢٠٢٥/٥/١٨. https://strongcitiesnetwork.org/ar/news .

(٢٨) محمد ريوش ويونس العزوزي، الدولة في مواجهة الأزمات (التحديات والاستجابة الفعالة)، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الاصدار (العدد): التاسع والخمسون، تأريخ الاصدار: ٢٠٢٤/٣/٥، ISSN:2706-6495، ص٢٦١.

المصادر

١) الازمات السياسية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، في ٢٠٢٢/١٠/١٦، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨. https://fcdrs.com/economical/1760

٢) الازمات العالمية وتأثيراتها المحلية: التهديدات التي يتعرض لها التماسك الاجتماعي وكيف يمكن للمدن ان تستجيب (مارس ٢٠٢٤)، تقرير الحدث، في ٢٠٢٤/٤/٣، تمت زيارته في ٢٠٢٥/٥/١٨. https://strongcitiesnetwork.org/ar/news .

٣) باسم علي خريسان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق في مؤشر الدول الهشة ٢٠٢١، ٢٠٢١/٨/١٧، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٢. https://www.bayancenter.org/2021/08/7348

٤) الجزيرة، أهم ٥ تحديات اقتصادية عالمية في العالم لعام ٢٠٢٥، ٢٠٢٤/١٢/٣٠، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٣. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/30/.

٥) الحرب الروسية الأوكرانية: هل تعيد تشكيل نظام عالمي جديد؟!، وحدة الرصد والتحليل، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. www.fikercenter.com.

٦) د. محمد ابراهيم الطراونة، تلخيص كتاب إدارة الازمات الدولية، الاردن، دار اليراع للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠١١.

٧) دجوار أحمد أغا، أفتعال الأزمات. والتدخلات، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥. https://ronahi.net/?p=183045

٨) رواء كمال، الازمات السياسية وتأثيرها على الدول والمجتمعات، التآخي، ٢٠٢٥/٥/٢، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٧. https://altaakhi.net/2025/03/143059

٩) سمير ناجي الجنابي، صناع الازمات والتشنجات والتفرقة والفوضى والمبررات هم سياسيو العراق (ج١)، كتابات، ٩ ديسمبر ٢٠٢١، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٦. https://kitabat.com

١٠) ضرغام زهير فخري، صناعة الازمات، وكالة الحدث الاخبارية، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥. https://www.alhadathcenter.net/index.php/views/137057-2025-02-05-15-29-27

١١) علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات، الازمات تعريفها–ابعادها–اسبابها، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية–الرياض، ٢٠١١.

١٢) كيف تضرب الازمات السياسية ركائز الاقتصاد المحلي؟، العالم الجديد، في ٢٠٢٢/٨/٣٠، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨. https://al-aalem.com.

١٣) لقمان مغراوي، إدارة الازمات في عالم غير موثوق: دراسة في واقع الازمات المركب وسبل ادارتها، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد: ٨، العدد: ١، ٢٠٢١.

١٤) محمد ريوش ويونس العزوزي، الدولة في مواجهة الأزمات (التحديات والاستجابة الفعالة)، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الاصدار (العدد): التاسع والخمسون، تأريخ الاصدار: ٢٠٢٤/٣/٥، ISSN:2706-6495.

١٥) نضال صالح الحوامدة، ادارة الازمة من منظور منهج دراسة الحالة (المنظمة التعاونية الاردنية: دراسة وصفية تحليلية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، ٢٠٠٣.

١٦) نواف قطيش، الامن الوطني وإدارة الازمات، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩.

١٧) ياسين النبالي، تأثير الازمات الاقتصادية والمالية في العملية الديمقراطية، أوراق سياسية–منتدى البدائل العربي، في ٧/مارس/٢٠٢٤، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨.

https://www.afalebanon.org/ar/publication .

18) Laurence Barton, Crisis in Organization Managing and communicating in the heat of chaos, south western, U.S.A, 1993.

19) Vilma Luoma- Aho and Piet Verhoeven, "Crisis Responds Strategies in Finland Spain", Journal of Contingencies and Crisis Management, volume 25, Number 4, 2017.